مظاهر الفساد وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها في العراق
سبل مكافحه الفساد ـ تجربه الدنمارك نموذجا

أ.م. د. انعام الحيالى ـ رئيسة منظمة نسوية في الدنمارك
البريد الالكتروني: annam50@hotmail.com

تاريخ التقديم للنشر ٢٠٢٣/٠٨/١٠ تاريخ القبول للنشر ٢٠٢٣/١٢/١٥

ملخص.

لقد تناول البحث الفساد اهم مسبباته وتجربه الدنمارك كنموذج للنجاح.

قد تختلف تعريف الفساد والممارسات التي تودي الى رفع مستوي الفساد في تفاوتها من بلد الي آخر، والفساد ظاهره متفشية في مجتمعنا بحيث يواجه المواطن والنظام تحديا حقيقيا في فهم أسباب تجذر الفساد. ولابد ان نبدى قلقنا ازا ء خطورة المشاكل الناشئة عن الفساد والوقوف على اسبابها حيث ان المشاكل الناجمة عن الفساد بإمكانها ان تهدد استقرار المجتمع وامنه وتقوض القيم الديمقراطية والأخلاقية وتعرض التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للخطر. وفيما يلي نستعرض اهم العوامل والمظاهر لتفاقم مشكله الفساد.

- العوامل الاجتماعية والدينية وكيفية تأثيرها في الفساد. عدم وجود اتفاق جماعي على معيار للقيم وازدواجيه القيم، العوامل السياسية وضعف دور وتأثير القانون، الفساد الاداري والمالي.

والسؤال المطروح كيف نجح الدنمارك في الوصول الى المحافظة على بلد خال من الفساد، وماهي الاليات والتطبيقات العملية لذلك، ولماذا الدنمارك من الدول التي تقع في اعلى السلم في عدم تفشي الفساد؟

فبالإضافة الى عراقه الديمقراطية في البلد والحريات المتاحة للفرد والضمانات الاجتماعية والامن والامان الذي يصعده من روح المواطنة العالية لدى المواطنين وحب العمل والالتزام بالقانون واحترامه.

كما ان، مبادئ الشفافية العالية هي السائدة فان هناك ادوات تطبيقه للرقابة وسياده القانون تطبق على المسؤول والمواطن العادي على حد السواء.

Abstract.

The research dealt with corruption, its most important causes, and the experience of Denmark is a model of success

The definition of corruption and the practices that lead to raising the level of corruption may differ in their variation from one country to another, and corruption is a widespread phenomenon in our society so that the citizen and the system face a real challenge in understanding the root causes of corruption

The causes and manifestations of corruption

- Social and religious factors and how they affect corruption. Lack of collective agreement on a standard of values and dual values.
- Political fa Administrative and financial corruption causes and causesctors and the - -weakness of the role and influence of law.

The question is how did Denmark succeed in maintaining a country free from corruption, what are the mechanisms?

Why is Denmark one of the countries at the top of the ladder in not spreading corruption?

and practical applications for it

The social system in Denmark is a model of the welfare state

مقدمة.

ان ورقه العمل تتناول الفساد كظاهره انتشرت في المجتمعات الدولية بنسب مختلفة وتعتبر من المسببات الأساسية في اعاقه التنمية ان عمليه الفساد بشكل عام والفساد الاداري كجزء منه والمتفشي لاسيما في البلدان التي لا تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي له جذورها السياسية والاقتصادية بالإضافة الى انعكاساته الاجتماعية التي تؤثر في ترسخ الفساد وتتأثر به.

ان ظاهرة الفساد ذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، وعمليه اجتثاث الجذور هذه تتطلب جهود وفترات زمنيه ليس باليسيرة ولكنها غير مستحيلة.

ان عمليه بناء النزاهة الوطنية تتطلب جهدا وطنيا يقوم على أساس القيم التي تنبذ الفساد كظاهره وهي مسؤولية المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والسلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية والقضائية.

أنى من خلال ورقتي هذه لا أريد ان أتعمق في الجوانب النظرية لأسباب ومسببات الفساد، ولكن آري من الضروري البدء وبدون تأخر في إجراءات تكتيكية وتطبيق عملي معتمد على سياسة عامة للدولة مبنيات على أساس احترام القانون.

محاور البحث.

ان الفساد بشكل عام والفساد الإداري بشكل خاص يعتبر الان من المسببات الأساسية في اعاقه التنمية بمستوياته الاقتصادية والاجتماعية والفساد ظاهر استشرت في المجتمعات الدولية بنسب مختلفة يقع العراق فيه في اعلى

السلم والدنمارك من أكثر الدول نجاحا في محاربة الفساد حيث تعتبر ثاني دوله في العالم بعد نيوزلندا بنظافة المجتمع من الفساد على جميع الأصعدة. يتناول البحث محاور اساسيه هي:

- المحور الأول: مفاهيم اساسيه عن الفساد.
- المحور الثاني: اسباب الفساد بشكل عام.
- المحور الثالث: سبل مكافحه الفساد ـ تجربه الدنمارك نموذجا.
- المحور الرابع: ورشه عمل حول (دور المجتمع المدني ومؤسساته في اعاده بناء المواطن وتدعيم روح المواطنة للفرد العراقي) عبر:
  - اعاده بناء التعاون بين الأسرة والمؤسسات التعليمية في انشاء مواطن ذو قيم تنبذ الفساد وتعزيز وبناء الثقة بالنفس والوطن.
  - دور المجتمع المدني عبر المؤسسات الإعلامية في تعميق مبدأ النزاهة وبث مفاهيمه في المجتمع وعبر رصد وكشف الفساد.

المبحث الأول: الإطار النظري للفساد.

تعريف الفساد.

الفساد هو كل الشروع في الخروج عن اعطاء الحق لصاحبه ولوي عنق الحقيقة وتوجيها لجهة او جهات ليس لها الحق فيها جزئيا او كليا. الفساد بمعناه العام الشائع هو استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة ويعرف الفساد في مجال الخدمة المدنية بأنه إساءة استعمال السلطة الرسمية لأجل تحقيق مكاسب شخصية للموظف نفسه أو لجماعة ما. وتعتبر الرشوة والمحسوبية وإساءة توزيع ممتلكات الدولة نماذج من الأوجه المختلفة للفساد، كما عرفته الجمعية العمومية للمؤتمر العربي لمكافحه الفساد المنعقد في المملكة السعودية ٢٠٠٣ *

أما البنك الدولي فقد وضع تعريفًا للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على أنها إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل الكسب الخاص. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل معاملة أو للحصول على منفعة ما أو للتخلص من إجراءات معينة خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وإنما نتيجة للمحسوبية. وذلك بتعيين الأقارب في مناصب أو وظائف عامة، كما يمكن أن يتم بشكل آخر عن طريق سرقة أموال الدولة مباشرة او استغلال الانتماء السياسي الحزبي والطائفي وما الى ذلك من مكونات المجتمعات اللاديمقراطية.

تلخيصا لتعريف إن الإطار العام للفساد ينحصر في سوء استعمال السلطة أو الوظيفة وتسخيرها لقاء مصالح ومنافع تتعلق بفرد أو بجماعة معينة. او يمكن القول هو الحصول على منافع ماديه ومعنويه بالتجاوز على القوانين والقواعد العامة.

أسباب الفساد ومظاهره.

قد تختلف تعريف الفساد والممارسات التي تودي الى رفع مستوي الفساد في تفاوتها من بلد الي آخر، والفساد ظاهره متفشية في مجتمعنا بحيث يواجه المواطن والنظام تحديا حقيقيا في فهم أسباب تجذر الفساد. ولابد ان نبدى قلقنا ازا ء خطورة المشاكل الناشئة عن الفساد والوقوف على اسبابها حيث ان المشاكل الناجمة عن الفساد بإمكانها ان تهدد استقرار المجتمع وامنه وتقوض القيم الديمقراطية والأخلاقية وتعرض التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للخطر. وفيما يلي نستعرض اهم العوامل والمظاهر لتفاقم مشكله الفساد:

أولا: العوامل الاجتماعية والدينية وكيفية تأثيرها في الفساد.

١ـ عدم وجود اتفاق جماعي على معيار للقيم وازدواجيه القيم.

تتسم الشخصية العراقية وحسب تحليلات عالم الاجتماع العراقي الدكتور علي الوردي في كتابه وعاظ السلاطين الذي يشير فيه الى ان هناك صراعاً بين القيم الدينية والقيم الاجتماعية لدى العراقيين والذي ادى الى بروز ظاهرة الازدواجية في الشخصية العراقية. فالقيم الاجتماعية تطورت خلال آلاف السنين من الثقافة البدوية والمعتقدات الموروثة التي تحترم التفاخر والقوة والسلطة.

وفي القيم البدوية ليس هناك قيمة اجتماعية لظاهرة جمع المال بل هناك قيمة فقط لحقيقة جمع المال. وإذا نظرنا الى المثل الاسلامية التي تتضمن التسليم لله والتقوى والعدالة فعندها نلاحظ التناقضات التي تنشأ من ذلك. ففي الوقت الذي يعرب الناس عن اعجابهم بالسلوك الاجتماعي البدوي الذي يحترم الشخص الذي يحصل على الثروة والسلطة وليس هناك اعتبار ديني أو اجتماعي لمثل هذا السلوك طالما انه يعكس صفة الجرأة والشجاعة. وعليه فأن مثل هذه الازدواجية في الشخصية العراقية تسمح للفساد بأن يكون عرضة للانتقاد الشديد والاعجاب الشديد في نفس الوقت.

ينظر الى العوامل النفسية الاجتماعية بأنها تدفع الاشخاص للسعي للحصول على الحاجات الاساسية، العوامل تساهم في ظهور حالة الفساد إذا لم تتوافر الامكانات بشكل سليم، والحقيقة ان المجتمع العراقي قد مر في خلال الاربعين سنه الأخيرة في فترات عصيبة من حروب وحصار الحروب والصراعات والحصار، فالحروب والصراعات التي تنشأ في المجتمعات، سواء السياسية منها أو الاجتماعية أو الدينية تترك آثارها في تفشي وانتشار الفساد في المجتمع.

وفي العراق فأن الحروب المتعاقبة التي شنها النظام البائد لعقود من السنين، وما تبعها من حصار شامل أفقرت الناس وأعوزتهم وكذلك استمرار عدم الاستقرار واثارت النعرات الطائفية والحزبية مما عمق قيم الانتماء واضعاف روح الاحساس بحمايه الوطن للمواطنة مما ينعكس بإضعاف روح المسؤولية العامة. يعد الاحتلال وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي مؤثرا بشكل مباشر وغير مباشر على القيم الاجتماعية

وايجاد بيئة جيده لتفشى الفساد بمختلف اشكاله وعلى جميع الأصعدة في المجتمع. كما ان انعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي يؤدى الى تغيرات وتأثيرات اجتماعيه كبيره مما يؤثر على روح المواطنة والثقة بالانتماء الى الوطن. وقد قادت هذه الحالة الى عدم استطاعة الكثير من الناس تأمين حاجاتهم الاساسية رغم المنح الدولية والتبرعات التي انفقت في العراق من العديد من الجهات الاجنبية وكما ادى ذلك الى فقدان الامل بالمستقبل لدى غالبية الشعب الامر الذي حمل معه تأثيرات اجتماعية مهمة ادت الى جعل الناس يركزون اهتمامهم على الحصول على حاجاتهم الاساسية وأضعف الضمير الاجتماعي لديهم وجعل الفساد بالنسبة لأولئك الذين لديهم الفرصة السانحة بمثابة طريقة لتعزيز موقفهم في تأمين حاجاتهم المختلفة.

٢ـ انعدام العدالة الاجتماعية تحدث تباين حاد بين ثراء وترف خرافي لأقلية، وبين عوز وعدم تحقيق اقل متطلبات الخدمات التي تمثل حياه كريمة للمواطن مما يثير الا حساس بالغبن الاجتماعي، مما ادى الى اعطاء البعض تبرير لممارسته الفساد بمختلف اشكال ومستوياته. كما ان تزايد اعداد المنتهجين لمبدئ الفساد بمختلف مؤسسات المجتمع والقائمين عليها فأن الفساد في مثل هذه الحالة لم يعد ينظر اليه على انه وصمة عار اجتماعية في اغلب الاحيان.

٣ـ تجيير النصوص الدينية لتبرير الفساد كأن نقول ان الرسول قبل الهدية وان الهدايا ليست فساد بل هي وسيلة للتحبب.

٤ـ استخدام الدين كغطاء سياسي يؤثر في تعميق الهوه بين اعتماد الدين في تعزيز القيم الإنسانية والأخلاقية للفرد والمواطن.

٥ـ التخلف الثقافي والانحطاط الأخلاقي يعتبر الفساد شكل من اشكال الانحطاط. وهو يجسد تأخرا في النمو الاجتماعي وتخلفا ثقافيا وهبوط في مستوى الاخلاق او انحطاطا خلقيا. وبذا ان تفشى الفساد في أي مجتمع يعد مشكله شديده الخطورة حيث ان الفساد يقوض القيم المجتمعية.

٦ـ ضعف الروح الوطنية للمواطن وعدم تحمل مسؤوليه المواطنة.

ثانيا: العوامل السياسية وضعف دور وتأثير القانون.

١ـ الدكتاتورية وانعدام الديمقراطية. أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة، وبين الدول التي يكون فيها الحكم شمولياً ودكتاتورياً، لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم) وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في:

٢ـ الحكم الشمولي الفاسد وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية.

٣ـ من اهم العوامل المؤثر في انتشار ظاهره الفساد ضعف مبدأ الديمقراطية وتناول الامور بشفافية في مؤسسات الدولة الحكومية والاجتماعية وبعكس ذلك، حيث يقل الفساد في الدول الديمقراطية والتي يتم مراعاة تطبيق مبدئ العدالة المساواة بها بطريقه فعليه كلما ارتفع سقف الحريات العامة وكلما ترسخت الديمقراطية انخفض مستوى الفساد في المجتمع.

٤ـ تفشى التكتلية والحزبية والقبلية وعدم احترام مبدئ الرجل المناسب في المكان المناسب.

٥ـ عدم الاستقرار الامني والسياسي يؤدي الى ضعف الدولة وكذلك ضعف ثقة المواطن بقراراتها.

٦ـ ضعف دور القانون وعدم تطبيقه بشكل عادل يؤدى الى ضعف روح المواطنة وانعدام الثقة بين المواطن والدولة والتي يجب ان يكون المواطن محور اهتمامها.

٧ـ ان السلطة القضائية الفاسدة هي شبيه بسرطان يمكن ان يمد اثاره بلا حدود في جميع انحاء البلاد.

٨ـ اما القاضي الفاسد فانه يدمر عمدا الاساس الأخلاقي للمجتمع وتسبب ى محنه لا توصف للأفراد والمجتمع.

٩ـ ان بعض التناقضات والتحديات التي خلفتها الإدارة الدكتاتورية وكذلك حاله الفوضى في فتره الاحتلال في السنوات الأخيرة قد ظلت تطرح مشاكلا يصعب حلها حتى اليوم، وبإيجاز أكبر فإن المشاكل مستوطنة، والافتقار إلى موظفين مدربين، وعدم كفاية المرتبات، والتقليد الموروث للفترة السابقة لازلت تاركه ظلالها على الوطن والمواطنين.

١٠ـ كما ان البرلمان بوصفه من المؤسسات الهامة في الدول الديمقراطية في حاله فساد بعض اعضاءه يؤثر تأثير سلبي على التمتع بجميع الحقوق للمواطنين وسواء كانت حقوقا مدنيه او اقتصاديه او سياسية او اجتماعيه او ثقافيه ومن رأى القاضي نيكى توبي (أن الفساد في السلطة التشريعية عدو الديمقراطية فاذا كان نظام وضع القوانين فاسد، فلتحظى التشريعات باحترام الامه. وسيتعرض المجتمع حينئذ للتشريعات الفاسدة وهذه توثر على التوازن الاجتماعي) *

١١ـ كما ان النزاهة المالية ذات اهميه حاسمه لجهود مكافحه الفساد وبالتالي يقع على عاتق البرلمان دور في الإدارة المالية، اي على المراقبة والاشراف. فاذا شمل البرلمان الفساد فهذا يعني تخليه عن هذه المسؤولية الرقابية ويكون عنصر مغذى للفساد وتطويره بشكل ثابت.

ثالثا: الفساد الاداري والمالي اسبابه ومسبباته.

إن مصدر الفساد يكمن في وجود مجموعة من الثغرات والمشكلات الإدارية والإجرائية القائمة، كعدم التنسيق بين السلطة المركزية وغير المركزية، والتعقيد في الإجراءات، وعدم وضوحها، وضعف الرقابة، والازدواجية، وتداخل الصلاحيات وافتقاد الجدارة في التوظيف وعدم إيلاء الجهات المختصة بمكافحة الفساد، الصلاحيات الكاملة في الضبط والتنفيذ للقوانين والأنظمة.

مظاهر الفساد المالي والإداري:

وتشمل كلا من الفساد السياسي والرسمي، الذي يخل فيه الموظف الرسمي بمسؤوليته ويقلل من شأن الاجراءات الرسمية بغرض الحصول على مكاسب ماليه وغير ماديه لصالحه الشخصي والتمتع بمركز سياسي أفضل مما يؤدي الى اعاقه مسار العدالة او الاجراءات القانونية التي يقتضيها ذلك او سلطه القانون وبغرض الحصول على منافع او هبات غير مشروعه لصالحه او لصالح من يهمه امرهم.

- التصرف الكيفي في الموارد المالية والاختلاسات.
- الادارة البيروقراطية والمركزية وعدم المشاركة في الادارة
- استمرار اصحاب المناصب الادارية والحكومية في مراكزهم.
- تغافل الجهات الرقابية العامة عن الصفقات الكبيرة.
- تضخم الدوائر والمؤسسات الحكومية الذي يرافقه اختيار قيادات ادارية غير مؤهلة.
- قلة كفاءة الموظفين وهبوط مستوى الاداء.
- قصور وتراكم الثغرات في القوانين والانظمة والتشريعات وتغلغل العناصر المتمرسة في الفساد الاداري الى مستويات الادارية العليا وفي ظل هذه الاوضاع يضطر المواطنون عادة الى تقديم الرشاوى للموظفين حيث يتمتع موظفو الحكومة في ذات الوقت وخاصة في مراكز المسؤولية الادارية العليا بمزايا القوة والحصول على امتيازات شخصية في الدولة
- عدم احترام اوقات العمل او التراخي او التكامل.
- عدم تحمل المسؤولية وافشاء اسرار الوظيفة.
- كما تتمثل مظاهر الفساد الاداري باضطرار المواطنين الى اتباع اساليب ملتوية لإنجاز اعمالهم بسبب عجز او تقصير الجهاز الاداري عن الانجاز.
- الثقافة السائدة المشجعة على الفساد في المؤسسات.
- تمتع البعض بحصانات تجعلهم بمنأى عن المحاسبة.
- عدم وجود نية صارمة من الحكومات لمحاربة الفساد.

اختلاس الاموال العامة.

ومن المؤسف له ان العديد من الحكام وذوي المواقع والمسؤوليات هم من الطغاة في البلدان النامية حتى الفقيرة منها حيث يسعوا الى سرقه اموال بلدانهم لا لشيء الا لاستثمارها في البلدان الصناعية التي لا تطرح أي أسئلة بشأن مصدر هذه الاموال وهذا الشكل من الفساد هو من أكثر الاشكال تخريبا في البلدان النامية لأنها تمثل مئات البلايين من الدولارات المسروقة التي يخفيها الفاسدون من الزعماء والموظفين السياسيين والعسكريين خارج

بلدانهم او حتى احيانا في داخل بلدانهم.

الذي تعمل الحكومة على جذب الاستثمارات الاجنبية للبلاد واعادة اعمار البنية التحتية فأن المستثمرين الاجانب يضطرون لدفع المال لتسهيل الحصول على الخدمات المطلوبة التي يفترض ان تكون جزءاً من عمل الادارة الحكومية الاعتيادية وهذا ما يدفع الكثير منهم الى العزوف عن الاستثمار في العراق. ومن هنا فأن الفساد الاداري والمالي من شأنه ان يعمل على تعويق عملية التنمية ويعرقل مساعي البلد للدخول الى مجتمع الاعمال في العالم كلاعب على قدم المساواة مع الاخرين.

غسل الأموال.

ويشمل قيام الموظفين والمسؤولين منهم بتسريب الاموال خارج نطاق القانون فضلا عن تحويلها بصفه غير مشروعه عبر الحدود الوطنية من خلال تفادي الضوابط المفروضة على مثل هذه العمليات، بل وحتى انتهاك هذه الضوابط الرسمية. وفى معظم الحالات يشتمل الفساد على كل من طبيعة الاموال ومصادرها التي عادة ما تكون مسروقه. او منهوبه او اموال متأتيه من الاتجار بالمخدرات، او صفقات الأسلحة سرقه الاثار والتراث الوطني او الاحتيال او غير ذلك. وهنا ايضا يلعب دور في حماية الاموال واصحابه العد الدولي.

المبحث الثاني: سبل مكافحه الفساد ـ تجربه الدنمارك نموذجا.

لماذا الدنمارك من الدول التي تقع في اعلى السلم في عدم تفشي الفساد.

الدَنْمَارك أو رسمياً مملكة الدانمارك، تتكون البلاد من شبه جزيرة كبيرة، يوتلاند (يولاند) والعديد من الجزر وأبرزها جزيرة زيلاند وكذلك مئات الجزر الصغيرة التي غالباً ما يشار لها بالأرخبيل الدنماركي. بالإضافة إلى جرينلاند وجزر فارو، هي من الدول الاسكندنافية شمال أوروبا وتقع جنوب غرب السويد وجنوب النرويج وتحدها من الجنوب ألمانيا.

كما تطل الدنمارك على كل من بحر البلطيق وبحر الشمال. سيطرت الدنمارك منذ فترة طويلة على مدخل بحر البلطيق. قبل حفر قناة كيل كان الممر المائي لبحر البلطيق عبر قنوات ثلاث معروفة باسم المضائق الدانماركية يحكم الدنمارك نظام ملكي دستوري برلماني. تمتلك الدنمارك حكومة على مستوى الدولة وحكومات محلية في ٩٨ بلدية.

- هي عضو في الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٧٣ على الرغم من أنها لم تنضم إلى منطقة اليورو.
- الدنمارك هي عضو مؤسس في حلف شمال الاطلسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. الدنمارك أيضاً عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.
- مملكة الدانمرك ذات نظام ملكي دستوري. على النحو المنصوص عليه في الدستور الدانماركي لا يحاسب الملك على أفعاله ويمتلك حصانة. يعين الملك رسمياً أو يعزل رئيس الوزراء أو وزراء آخرين.

عادة ما يتم اختيار رئيس الوزراء من خلال التفاوض بين قادة أحزاب البرلمان. قبل أن يصدق الملك على القوانين لا بد من مناقشتها والتدابير الحكومية الهامة في شتاتسراديت وهو مجلس ملكي برئاسة الملك. بروتوكولات المجلس الملكي الدنماركي سرية. على الرغم من أن الملك يمتلك سلطة تنفيذية إلا أن هذه السلطة تبقى شرفية حصراً. يتوقع من الملك أن يبتعد عن السياسة تماماً وأن يمتنع عن التأثير على الحكومة. على سبيل المثال، لا تدلي العائلة المالكة بأصواتها في الانتخابات أو الاستفتاءات على الرغم من أن لها الحق في ذلك.

- تناط السلطة التشريعية في القسم التنفيذي (رئيس الوزراء) والبرلمان الدنماركي سوية. بينما تقع السلطة القضائية على عاتق المحاكم العدلية. يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الملك رئيس الوزراء وحكومته. هؤلاء الوزراء مسؤولون أمام فولكتنجيت (البرلمان الدانماركي) وهو الهيئة التشريعية التي تعتبر تقليدياً السلطة العليا (أي قادرة على التشريع بشأن أي مسألة وليست ملزمة بقرارات سابقاتها).
- يوجد في الدنمارك اقتصاد سوق مختلط رأسمالي ودولة خدمات اجتماعية كبيرة وتصنف من بين أعلى البلدان من حيث مستوى الدخل.
- بين ٢٠١٠-٢٠١٢ وضعت الدراسات الاستقصائية البلاد في المرتبة الأولى على أنها "أسعد مكان في العالم" استناداً إلى معايير الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم.
- مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٠٩ يضع الدنمارك في المرتبة الثانية بعد نيوزيلندا كأكثر البلدان سلماً.
- في عام ٢٠٠٩ أيضاً صنفت الدنمارك واحدة من الدول الأقل فساداً في العالم وفقاً لمؤشر الفساد لتحتل المرتبة الثانية فقط بعد نيوزيلندا.
- يمتلك البرلمان الدنماركية السلطة التشريعية في نهاية المطاف وفقا لمبدأ السيادة البرلمانية ومع ذلك وجهت تساؤلات حول السيادة بسبب دخول الدنمارك في الاتحاد الأوروبي. يتألف البرلمان من ١٧٥ عضوا ينتخبون بالأغلبية النسبية، بالإضافة إلى عضوين من كل من غرينلاند وجزر فارو. تقام الانتخابات البرلمانية على الأقل مرة كل أربع سنوات، ولكن من ضمن صلاحيات رئيس الوزراء أن يطلب من العاهل الدعوة إلى انتخابات مبكرة. في تصويت بحجب الثقة يمكن للبرلمان أن يجبر وزيرا أو حتى كامل الحكومة على الاستقالة.
- ولد النظام السياسي الدنماركي تحالفات تقليدية. كما كانت معظم الحكومات الدنماركية بعد الحرب حكومات تحالفات الأقلية بدعم من الأحزاب غير الحكومية.

الديموغرافيا.

وفقاً لأرقام إحصائية من الدنمارك، في عام ٢٠١٠ كان نحو ٩٠,٥ % من سكان الدنمارك البالغين

٥,٤٠٠,٠٠٠ من أصل دنماركي. بينما أغلب النسبة المتبقية ٩,٥٪ هم من المهاجرين أو من أبناء المهاجرين الجدد من البوسنة والهرسك والبلدان المجاورة وجنوب آسيا وغربها حيث وصل أغلبهم بعد "قانون الغرباء" الذي صدر في ١٩٨٣ والذي يسمح بلم شمل أسر المهاجرين. هناك أيضاً مجموعات صغيرة من الإنويت الاسكيمو في غرينلاند وجزر فارو. هناك توتر عنصري بين مجموعات متعددة على تجارة الحشيش غير المشروعة. خلال السنوات الأخيرة، أدت المشاعر المناهضة للهجرة الجماعية إلى بعض أشد قوانين الهجرة في الاتحاد الأوروبي. مع ذلك، فإن عدد تصاريح الإقامة المتعلقة بالعمالة والأشخاص من داخل الاتحاد الأوروبي أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية ازداد منذ تنفيذ قوانين الهجرة الجديدة في عام ٢٠٠١. بينما انخفض عدد المهاجرين المسموح لهم بدخول الدنمارك لجمع شمل الأسرة بنسبة ٧٠ % بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦ إلى ٤,١٩٨. خلال نفس الفترة تراجعت التصاريح الممنوحة لطالبي اللجوء بنسبة ٨٢,٥ % لتصل إلى ١,٠٩٥ مما يعكس انخفاضاً بنسبة ٨٤ % في طالبي اللجوء إلى ١,٩٦٠. يبلغ تعداد سكان الدنمارك ٥,٤٧٥,٧٩١ نسمة بينما تبلغ الكثافة السكانية ١٢٩,١٦ نسمة لكل كم مربع. كما هو الحال في معظم البلدان، لا يتم توزع السكان بشكل متناسق. على الرغم من أن مساحة الأرض شرق الحزام الكبير تبلغ فقط ٩,٦٢٢ كم٢ أي ٢٢,٧٪ من مساحة الدنمارك، إلا أنه يقطنها ٤٥٪ (٢,٤٦٥,٣٤٨) من السكان. يبلغ متوسط الكثافة السكانية في هذه المنطقة ٢٥٦,٢ نسمة لكل كيلومتر مربع. أما متوسط الكثافة في غرب البلاد البالغة مساحته ٣٢,٧٧٢ كيلومتر مربع هي ٩١,٨٦/كم٢ أي ٣,٠١٠,٤٤٣ شخص في عام٢٠٠٨.

طابع الاقتصاد الدنماركي.

يتميز اقتصاد الدنمارك المختلط بمستوى فوق متوسط معيشة أوروبا وكمية كبيرة من التجارة الحرة. تحتل الدنمارك المرتبة ١٦ في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي (بينما تحتل المرتبة الخامسة في تعادل القدرة الشرائية للفرد).

وفقا لمجموعة البنك الدولي سوق العمل في الدانمرك الأكثر مرونة في أوروبا وتدعى السياسة بالأمن المرن. حيث يستعمل التوظيف والفصل والبحث عن عمل جديد. يبلغ حجم القوة العاملة في الدنمارك حوالي ٢,٩ مليون نسمة. كما تمتلك الدنمارك رابع أعلى نسبة من حملة الشهادات الجامعية في العالم. الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل كان في المرتبة ١٣ في عام ٢٠٠٩. تمتلك الدنمارك أدنى مستوى في العالم من حيث عدم المساواة في الدخل وفقاً للأمم المتحدة وأعلى حد أدنى للأجور في العالم وفقاً لصندوق النقد الدولي. اعتبارا من يونيو ٢٠١٠ بلغ معدل البطالة ٦,٦ % وهو ما يقل عن متوسط الاتحاد الأوروبي عند٩,٦٪. اقتصاد الدنمارك هو واحد من أكثر الاقتصادات تنافسية في العالم وفقا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٠٨ وصندوق النقد الدولي والإيكو نومست. وفقاً لتصنيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحوز الدنمارك على أكثر الأسواق

حرية مالية في الاتحاد الأوروبي وواحدة من أكثر أسواق المنتجات حرية. يبلغ معدل ضريبة الشركات في الدنمارك ٢٥٪ ونظام ضريبة خاص محدود الزمن للوافدين.

النظام الضريبي الدنماركي ذو قيمة كبيرة (ضريبة القيمة المضافة ٢٥ % من دون إضافة الجمارك والضرائب) وأيضاً أعلى معدلات ضريبة الدخل في العالم حيث تتراوح الضرائب. عملة الدنمارك الوطنية هي الكرونة وهي عملياً مرتبطة باليورو حيث يعادل اليورو الواحد ٧,٤٦ كرونة. بينما رفض استبدال الكرونة باليورو في استفتاء في سبتمبر ٢٠٠٠، إلا أن البلد عملياً يتبع السياسات المنصوص عليها في الاتحاد الاقتصادي والنقدي في الاتحاد الأوروبي وتلبي معايير التقارب الاقتصادي للمشاركة في المرحلة الثالثة (اليورو) من الاتحاد النقدي الأوروبي.

الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية في البرلمان تدعم اليورو لكن حتى الآن لم يتم عقد استفتاء جديد على الرغم من وجود خطط. حيث أن التشكيك في الاتحاد الأوروبي بين الناخبين الدنماركيين ذو جذور تاريخية.

تساهم الدنمارك عبر الحركة التعاونية الدنماركية في جملة من الأمور الزراعية والصناعية الغذائية (دانيش كراون) وإنتاج الألبان (أرلا فودز) ومبيعات التجزئة (بروغسين) وتعاونيات توربينات الرياح وجمعيات المشاركة في السكن.

دعم التجارة الحرة عال حيث أنه في استطلاع عام ٢٠٠٧ أجاب ٧٦٪ بأن العولمة أمر جيد. ٧٠ % من التعاملات التجارية الدنماركية هي داخل الاتحاد الأوروبي.

تمتلك الدنمارك تاسع أعلى معدل صادرات للفرد الواحد في العالم. تشمل الصادرات الرئيسية الآلات والحيوانات والمواد الغذائية والكيماويات والنفط والغاز. الدانمرك مصدر للغذاء والطاقة وامتلكت لعدة سنوات فائض ميزان المدفوعات بينما صارعت للتخلص من حوالي ٣٩ % من الناتج القومي الإجمالي كديون خارجية أو ما يعادل أكثر من ٣٠٠ مليار كرونة. يضاف إلى الأهمية الاقتصادية الممتلكات البحرية التي تبلغ مساحتها أكثر من ١٠٥,٠٠٠ كم٢ (٤٠,٠٠٠ ميل مربع). تمتلك الدنمارك مصادر كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في بحر الشمال وتصنف رقم ٣٢ في العالم بين مصدري النفط الخام. ينتج معظم الكهرباء من الفحم، لكن الدنمارك تمتلك أيضاً حصة من الطاقة الريحية. تنتج توربينات الرياح ١٦-١٩ % من الطلب على الكهرباء.

كما تتصل الدنمارك بواسطة خطوط نقل بالدول الأوروبية الأخرى. لتشجيع الاستثمار في طاقة الرياح عرض على العائلات إعفاء ضريبي لتوليد الكهرباء الخاصة بهم في بلدياتهم أو في البلديات المجاورة. يمكن أن يكون ذلك من خلال شراء التوربينات أو الاستثمار في أسهم تعاونيات توربينات الرياح والتي بدورها تستثمر في التوربينات وهو الأغلب. بحلول عام ٢٠٠٦ ساهم أكثر من ١٥٠,٠٠٠ من الدنماركيين في إحدى الأمرين حيث تم تركيب حوالي ٥٥٠٠ توربين على الرغم من أنه ومع تدخل القطاع الخاص تراجعت حصة التعاونيات إلى ٧٥ %. بسبب الضرائب على الطاقة.

تمتلك الدانمرك أعلى أسعار كهرباء منزلية في العالم، بينما تدفع الصناعات أقل بقليل من متوسط الاتحاد

الأوروبي.

بعد تحرير سوق العمل في التسعينات أصبحت الدانمرك واحدة من أكثر أسواق العمل حرية في البلدان الأوروبية. وفقاً لتصنيف أسواق العمل للبنك الدولي، فإن مرونة سوق العمل هي في نفس مستوى الولايات المتحدة. ينتمي حوالي ٨٠ % من الموظفين إلى نقابات وصناديق البطالة التي ترتبط بها، ولكن النسبة آخذة في التراجع. تحدد سياسات سوق العمل أساساً عبر المفاوضات بين النقابات وأرباب العمل، ولا تتدخل الحكومة إلا إذا طالت الإضرابات العمالية لفترة طويلة جداً.

كما ما حدث في ربيع ٢٠١٣ حيث اضربت نقابة المعلمين والتربويين بسبب تحديثات في اوقات عمل المدارس واطل يوم العمل استمر الاضراب في المدارس والمؤسسات التعليمية من تاريخ ١ أبريل ٢٠١٣ انتهت الاضرابات بعد ٢٥ يوما يوم الجمعة ٢٦ أبريل، عندما اعتمدت أغلبية في البرلمان تتألف من جميع الأطراف باستثناء التحالف والتحالف الليبرالي تدخل التشريعية، بناء على اقتراح ان الحكومة قدمت في اليوم السابق.

ان اساس المشكلة تمحورت في طلب مديريات التعليم بأن توافق نقابات المدرسين على زيادة فترات الفصول الدراسية لأعضائها البالغ عددهم ٥٠ ألفا، وزيادة الموضوعات التي يدرسونها. كما يتم منح مدارس التعليم الأساسي السلطة في أن تحدد بشكل منفرد نسبة الوقت المنقض في التدريس فيما يتعلق بخطة الدراسة.

فشلت مفاوضات لتفادي الصراع الذي كان يعتمل منذ نهاية العام ٢٠١٢، جرى خلالها الاستعانة بمحكم وطني، مما أدى إلى منع ٥٢ ألفا من المعلمين التابعين لدوائر البلدية الدنماركية من أداء عملهم.

وهذا حرم أكثر من ٥٥٠ ألف تلميذ بالمدارس الشاملة من الصف الأول إلى التاسع من تلقي دروسهم. بالإضافة إلى تأثر ١٧ ألف مدرس حكومي و٣٠٩ ألف طالب بالغ وبعض المعلمين في المدارس الخاصة، من قرار المنع.

قرر اتحاد الحكومات المحلية الذي يضم ٩٨ دائرة بلدية في البلاد تغيير نظام ساعات الدوام المعمول به. ويريد اتحاد المعلمين الحفاظ على النظام المعمول به، بحجة أن هذا التغيير من شأنه أن يؤثر على جودة التعليم. وقدرت النقابات أن الأموال التي لديها تكفي لدفع الرواتب لمدة شهرين فقط.

وقالت هيله تورننج شميث رئيسة الوزراء: " كنت أفضل بالطبع أن ينتهي هذا دون هذا التعقيد. ولكن المنع هو أداة يمكن أن تؤدي إلى تحريك المفاوضات". ورفضت رئيسة الوزراء التعليق على ما إذا كانت الحكومة تدرس التدخل.

ونقلت وكالة "ريتزاو" للأنباء عن كريستين أنتوريني وزيرة التعليم الدنماركية قولها إن الحكومة من شأنها " ضمان عدم تراكم الدروس على الطلاب ".

واقع سوق العمل الدنماركي.

على الرغم من نجاح النقابات العمالية، فإن عدد المتعاقدين فردياً آخذ في التزايد بدلاً من العقود الجماعية، بينما

يفكر العديدون (أربعة من أصل عشرة موظفين) في التخلي عن صندوق البطالة تماماً وأحياناً حتى عضوية الاتحاد.

يتلقى الموظف العادي إعانة قدرها ٤٧ % من مستوى أجره إذا طالب بالإعانة في حال كان عاطلاً عن العمل.

مع انخفاض البطالة، فإن عدد من يتوقعون طلب الإعانة قليل جداً. يكون حينها السبب الوحيد لدفع الأموال المخصصة لصندوق البطالة التقاعد المبكر والحصول على بدل التقاعد، وهو أمر ممكن عند سن الستين شرط دفع مساهمة إضافية تخصص لصندوق البطالة. كان معدل البطالة في ديسمبر ٢٠٠٧ عند ٢,٧٪ أي ٧٤,٩٠٠ شخصاً، حيث تراجع العدد بـ ١١٢,٨٠٠ شخصاً (بمعدل ٢,٤٠٠ شخص في الشهر) أو ٦٠ % منذ ديسمبر ٢٠٠٣. بلغ تقدير اليوروستات للبطالة في أغسطس ٢٠٠٨ عند ٢,٩ % تحقق ذلك من خلال توظيف أكثر من ٣٨ % (٨٠٠,٠٠٠ نسمة) من مجموع القوى العاملة في وظائف القطاع العام.

معيار آخر لوضع سوق العمل هو معدل العمالة، وهو النسبة المئوية للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ في العمالة من العدد الإجمالي للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤. كان معدل العمالة في الدنمارك في عام ٢٠٠٧ نحو ٧٧,١٪ وفقا لليوروستات. من بين جميع البلدان في العالم، تتجاوزها فقط سويسرا عند ٧٨٪ وآيسلندا عند ٨٥,١ %.

في ديسمبر ٢٠٠٨، أفادت إحصاءات الدنمارك أن ١٠٠,٠٠٠ من الدنماركيين قد تأثروا بالبطالة في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨. من بين هؤلاء حصل ٦٢٪على عمل في غضون شهرين بينما كان ٦٪ منهم عاطلين عن العمل لمدة سنتين أو أكثر.

يتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٦٥,٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٥. بينما سيبلغ عدد السكان في سن العمل من دون ذوي الاحتياجات الخاصة وما إلى ذلك، سينمو بنحو ١٠,٠٠٠ شخص إلى ٢,٨٦٠,٠٠٠ بينما سيصل عدد الوظائف المتاحة إلى ٢,٧٩٠,٠٠٠ بزيادة قدرها ٧٠,٠٠٠ بما في ذلك وظائف الدوام الجزئي. بسبب الطلب الحالي المرتفع والنقص في الكادر من العمالة الماهرة - على سبيل المثال في المصانع والخدمات بما في ذلك الممرضات والأطباء - فقد ارتفع

المتوسط السنوي لساعات العمل ولا سيما بالمقارنة مع ركود ١٩٨٧-١٩٩٣. تتصاعد الحاجة باستمرار لعمال الخدمات من جميع الأنواع أي في الخدمات البريدية وسائقي الحافلات والأكاديميين. *

وصل عدد الأجانب العاملين في البلاد في خريف عام ٢٠٠٩ إلى أكثر من ٢٥٠,٠٠٠، منهم ٢٣,٠٠٠ لا يزالون يقيمون في ألمانيا أو السويد. وفقاً لمسح عينات شمل أكثر من ١٤,٠٠٠ مؤسسة بين ديسمبر ٢٠٠٩ إلى أبريل ٢٠١٠ كانت هناك ٣٩,٠٠٠ وظيفة شاغرة، وهو عدد أقل بكثير من الدراسات الاستقصائية السابقة مما يؤكد حدوث تراجع في الدورة الاقتصادية.

يعتمد مستوى إعانات البطالة على تاريخ العمل السابق (تصل أعلى قيمة للإعانة إلى ٩٠ % من الأجر) وأيضاً

في بعض الأحيان على عضوية صندوق البطالة، والذي هو دائماً تقريباً يدار (لكن ليس بالضرورة) من طرف النقابات العمالية ودفع الاشتراكات السابقة، مع ذلك لا يزال النصيب الأكبر من التمويل يأتي من طرف الحكومة المركزية ويتم تمويله عن طريق الضرائب العامة، وبدرجة طفيفة من المساهمات المخصصة لا اعانت عوائق العمل. *

يترافق نموذج دولة الرفاه الدانمركية بنظام ضريبي ذو قاعدة عريضة (ضريبة القيمة المضافة ٢٥٪، ولا تشمل العمل والجمارك والضرائب) وبوجود ضريبة دخل تصاعدية، وهو ما يعني أن معدل ضريبة الدخل يزداد مع ازدياد الدخل السنوي (معدل الحد الأدنى للضريبة على البالغين هو ٣٩ % وتصل لأكثر من ٦٠ %، تشمل الضرائب الأخرى ضريبة على تسجيل المركبات الخاصة، بمعدل ١٨٠ % بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة.

وفقاً لأرقام إحصائية من الدنمارك، في عام ٢٠١٠ كان نحو ٩٠,٥ % من سكان الدنمارك البالغين ٥,٤٧٥,٧٩١ من أصل دنماركي. بينما أغلب النسبة المتبقية ٩,٥٪ هم من المهاجرين أو من أبناء المهاجرين الجدد من البوسنة والهرسك والبلدان المجاورة وجنوب آسيا وغربها حيث وصل أغلبهم بعد "قانون الغرباء" الذي صدر في ١٩٨٣ والذي يسمح بلم شمل أسر المهاجرين. هناك أيضاً مجموعات صغيرة من الإنويت الاسكيمو في غرينلاند وجزر فارو.، أدت المشاعر المناهضة للهجرة الجماعية إلى بعض أشد قوانين الهجرة في الاتحاد الأوروبي. مع ذلك، فإن عدد تصاريح الإقامة المتعلقة بالعمالة والأشخاص من داخل الاتحاد الأوروبي أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية ازداد منذ تنفيذ قوانين الهجرة الجديدة في عام ٢٠٠١. بينما انخفض عدد المهاجرين المسموح لهم بدخول الدنمارك لجمع شمل الأسرة بنسبة ٧٠ % بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦ إلى ٤,١٩٨. خلال نفس الفترة تراجعت التصاريح الممنوحة لطالبي اللجوء بنسبة ٨٢,٥ % لتصل إلى ١,٠٩٥ مما يعكس انخفاضاً بنسبة ٨٤ % في طالبي اللجوء إلى ١,٩٦٠. *

يبلغ تعداد سكان الدنمارك ٥,٤٧٥,٧٩١ نسمة بينما تبلغ الكثافة السكانية ١٢٩,١٦ نسمة لكل كم مربع. كما هو الحال في معظم البلدان، لا يتم توزع السكان بشكل متناسق. على الرغم من أن مساحة الأرض شرق الحزام الكبير تبلغ فقط ٩,٦٢٢ كم٢ أي ٢٢,٧٪ من مساحة الدنمارك، إلا أنه يقطنها ٤٥٪ (٢,٤٦٥,٣٤٨) من السكان. يبلغ متوسط الكثافة السكانية في هذه المنطقة ٢٥٦,٢ نسمة لكل كيلومتر مربع. أما متوسط الكثافة في غرب البلاد البالغة مساحته ٣٢,٧٧٢ كيلومتر مربع هي ٩١,٨٦/كم٢ أي ٣,٠١٠,٤٤٣ شخص في عام ٢٠١٠. *

نظام التعليم في الدنمارك.

يوفر نظام التعليم الدنماركي التعليم من المرحلة الابتدائية فالثانوية ومعظم أنواع التعليم العالي. التسجيل في المدارس العامة أو ما يعادلها إلزامي لمدة لا تقل عن ٩ سنوات.

يمكن أن تعادلها المدارس الخاصة أو التعليم المنزلي. يذهب حوالي ٩٩ % من الطلاب إلى المدرسة الابتدائية بينما يلتحق ٨٦ % بالمدارس الثانوية ويواصل ٤١ % التعليم العالي.

التعليم الجامعي في الدنمارك مجاني حيث لا توجد رسوم تسجيل. كما يمكن لطلاب المدارس الثانوية والتعليم العالي التقدم بطلب دعم طلابي والذي يوفر مصروفاً مالياً شهرياً ثابتاً.

تعرف المدارس الابتدائية في الدنمارك بالمدارس العامة الدنماركية. تضم هذه المدارس التعليم من الصف الأول إلى العاشر رغم أن الصف العاشر اختياري. يمكن للطلاب الالتحاق بالمدارس الحرة أو المدارس الخاصة أي المدارس التي لا تخضع لإدارة البلديات، مثل المدارس المسيحية والمدارس الإسلامية.

هي هياكل تعليمية غير نظامية من دون اختبارات أو درجات حتى الص التاسع، حيث تركز على التعلم المجتمعي واكتشاف الذات والتنوير وتعلم كيفية التفكير وتنميه التفكير العلمي السليم بلا اضافه الى بناء الشخصية المستقلة للطالب ومساهمته باتخاذ القرارات فيما يخص اهتماماته ورغباتها كما يركز النظام التعليمي في المدارس عل تنميه الروح الاجتماعية والعمل الجماعي وتحسين طرق التواصل الديمقراطي وقبول الاخر بالإضافة الى المنهج التعليمي.

يصنف البرنامج الدولي لتقييم الطلبة والمنسق من جانب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التعليم في الدنمارك في المرتبة ٢٤ عالمياً في عام ٢٠١٢، وبالتالي ليست أعلى بكثير ولا أقل من متوسط منظمة التعاون والتنمية.

بعد التخرج من المدارس العامة، توجد العديد من الفرص التعليمية الأخرى، بما في ذلك الجمنازيوم - وهي مؤسسة تعليم ثانوي موجهة أكاديمياً - والامتحان التحضيري العالي (مماثلة للجمنازيوم ولكنه أقصر بسنة واحدة) وبرنامج الفحص التقني العالي (مع التركيز على الرياضيات والهندسة) وبرنامج الفحص التجاري العالي (مع التركيز على التجارة والأعمال التجارية) فضلاً عن التعليم المهني وتدريب الشباب للعمل في مهن محددة من خلال مزيج من التعليم والتدريب المهني.

يوجد في الدنمارك العديد من الجامعات حيث أكبرها وأقدمها هي جامعة كوبنهاغن (تأسست ١٤٧٩) وجامعة ارهوس (تأسست ١٩٢٨). *

النظام الاجتماعي في الدنمارك نموذج لدوله الرفاه.

دولة الرفاه في الدنمارك هو علامة واضحة على نموذج الرعاية الاجتماعية لدوله الرفاه، والتي تم تطويرها في أوروبا في القرن العشرين. هذا النوع من الدول يؤدي عددا من الوظائف التي تذهب أبعد من مجرد توفير الأمن لمواطنيها.

ان اللبنة الأساسية لإقامه النظام الاجتماعي في الدنمارك مبنيات على اساس العدالة الاجتماعية، الديمقراطية وتقديم الخدمات الأساسية والداعمة لإقامه مجتمع الرفاهية، المساواة في الحصول على التعليم، حق العمل،

الرعاية الصحية والاجتماعية للمواطنين بشكل عادل، والحق القانوني في الحصول على دخل في حاله العطل او العجز عن العمل مثل البطالة او المرض. وهذا كله مبني على الاتفاقات، والتسويات السياسية للأحزاب في البرلمان.

ويتم تمويل معظم خدمات الرعاية في الدنمارك من الضرائب. إن جزءا كبيرا من الإنفاق العام يتكون من الرواتب للموظفين وعلى الفوائد. وهناك عدد من الخدمات مجانية للأفراد، بما في ذلك في مجال التعليم والثقافة والصحة، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية (الرعاية الطبية) والرعاية الصحية في المستشفيات. وعلاوة على ذلك منح الإعانات العامة للمواطنين في حالات عديده بحيث يكون كل فرد في المجتمع مؤمن له حق العيش الكريم والرعاية الصحية أيا كان وضعه الاجتماعي والاقتصادي. كل المواطنين في الدنمارك مواطن في الدنمارك لديهم الحق في أن يعاملوا على قدم المساواة.

القانون الدنماركي ينص على عدم التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو التوجه الجنسي. وهذا يعني الجميع في الدنمارك لديه الحق في أن يعاملوا على قدم المساواة. من. وهذا يعني أيضا أن القانون الدانماركي يتيح لجميع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الميول الجنسية نفس الحقوق والواجبات. وهذا يعني أن كل شخص يعيش في الدنمارك، لديه حق وواجب لتثقيف أنفسهم والعمل ولها الحق في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية. ويمكن القول ان المجتمع الدنماركي في بعض الطرق يشبه الأسرة. والفكرة هي أن دعم القوي للضعيف. مثلما هو الحال في عائلة حيث مثلما هو الحال في العائلة الواحدة حيت الكبار عليهم اعاله الصغار والمريض، العاجز المسن والعاطل عن العمل.

وهذا ما يبرر للدنماركيين قناعتهم بدفع الضرائب العالية على دخولهم حيث تتراوح نسبه الدخل بين ٣٩- ٦٠٪ من الدخل الصافي للفرد. لان المواطن يعلم ويثق ان الضرائب المدفوعة هي المشاركة لكلفه النظام الاجتماعي وتمويل الضمان الاجتماعي في الحصول على الخدمات المواطن ويشمل تمويل الضمان الاجتماعي توفير:

- الرعاية الصحية المجانية.
- المعاش التقاعدي لكل مواطن، والمساعدات الاجتماعية حق للمواطن.
- التعليم المجاني بمختلف مستوياته، الدعم المالي الدوري للأطفال.

الرعاية الطبية المجانية:

من حق كل مواطن الحصول على الرعاية الطبية الشاملة والمجانية، ماعدا اختيار المواطن فيما لو اراد العلاج في المؤسسات الطبية الخاصة. والضامن الصحي هذا مضمون لجميع افراد العائلة، حيث يحوز كل مواطن على بطاقة صحية تضمن له العلاج لدى الطبيب الذي يختاره لنفسه او لأفراد عائلته، وكذلك العلاج المجاني في مستشفيات البلد بحسب الاختصاص وباختيار المواطن. كما تضمن له العلاج ضمن نطاق الاتحاد الأوربي او اي

دوله لهل اتفاقات بهذا الخصوص مع الدنمارك. كما من حق المواطن ان يعمل على ضمانات صحية اضافيه خاصه تمنحه الحق في الحصول على امتيازات صحية يتكفل بها الضمان الصحي الإضافي. يتحمل المواطن والمقيم جزء من تكلفه الدواء وتتناقص نسبه الدفوعات مع ازدياد استخدام وحاجه المريض الى الدواء. وفى حلات اخر كالأمراض المزمنة تتحمل الدول الجزء الاكبر من سعر الدواء والعلاجات الخاصة.

حق الراتب التقاعدي والمساعدات الاجتماعية.

كل مواطن دنماركي عمره ٦٧ سنه له الحق في التقاعد او ما يسمى بالتقاعد الاجتماعي او تقاعد الشيخوخة و حيث يتضمن مبلغ محدد ثابت بالإضافة الى اضافات اخر تعتمد على الوضع المالي والاقتصادي للمواطن المستحق تقاعد الشيخوخة حيت تتناسب هذه الاضافات عكسيه مع الوضع المادي للمواطن بمعنى تزداد نسبه الاضافات الى التقاعد لمحدودي الدخل , كما ان العاملين في الدنمارك تزاد نسبه تقاعدهم حسب عدد سنوات العمل والضمانات التقاعدية الممنوحة من قبل مؤسسات العمل حيث يمنح الموظف او العامل ولاسيما في مؤسسات الدولة نسبه مئوية تتراوح من١٠ ال ١٨٪ مضافة على الراتب معفية من ضريبه الدخل.

هذا وهناك حق للمواطنين في الحصول على التقاعد المبكر في حاله المواطن تحت السن القانوني للتقاعد ولا يستطيع مزاوله العمل لأسباب صحية.

اما المعونات الاجتماعية التي يحق للمواطن الحصول عليها تحت ظلال قانون المساعدة الاجتماعي.

والأخيرة تتضمن المعونات للعاطلين عن العمل حيث يحق للمواطن الذي فقده عمله وأصبح عاطل عن العمل الحصول على راتب شهري يحدد بمعدل الراتب وساعات العمل الأسبوعية ومن نقابة العاطلين عن العمل، هذا فيما إذا كان المعني قد انتسب الى احدى النقابات المعنية بالعاطلين عن العمل خلال فتره عمله ويحق للمواطن العاطل عن العمل الحصول على هذه النوع من الضمانات لمده سنتين فقط مع دعم من قبل النقابات في تطوير امكانات العاطل عن العمل عبر دورات تأهيليه مختلفة تتناسب مع امكانيات ومؤهلات العاطل عن العمل.

كما ان ذوي الاحتياجات الخاصة من حقهم الحصول على المساعدة الاجتماعية. ولكن إذا كان المواطن او المقيم لم يصنف تحت ذو الاحتياجات الخاصة او العطل عن العمل لأي سبب من الاسباب فمن حقه ايضا طلب المساعدة الاجتماعية في محل اقامته بها لأي سبب من الاسباب التي لا تؤهله على الحصول على مورد مالي يكفيه هو وعائلته.

كما ان ذوي الاحتياجات الخاصة الحق في الحصول على راتب شهري بموجب قانون الإعانة الاجتماعية بالإضافة الى حصولهم على امكانيات تؤهلهم للعيش بشكل طبيعي في المجتمع وفق امكانياتهم وحيث توفر الدولة المدارس الخاصة بالإضافة الى دعم العائلة في مساعدتها في التعامل مع اطفالها ذوي الحاجات الخاصة، بالإضافة الى تزيدهم بالتقنيات التي تساعدهم على العيش ابتداء من السكن المؤهل حسب الإعاقة وانتهاء

بالمساعدة المادية والمعنوية للمعوق واهله.

توفير المساعدة للمسنين يعتمد المجتمع الدنمارك على تقيم المواطن ورعايته في جميع مراحل حياته ولاسيما في فتره الشيخوخة فمن حق المسن طلب المساعدة الاجتماعية في سكنه او الانتقال الى سكن المسنين حيث يوفر له المسكن الخاص والعناية الصحية والرعاية الاجتماعية ووسائل الترفيه. كما بإمكان المسن ان يختار السكن العام في أي مدينه يتضمنها في الدنمارك بالإضافة الى مساهمتهم في وضع البرنامج العام للدار الذي يقطنون بها، كما يتوجب على المسن دفع جزء من تقاعده الشهري للمؤسسة عاديه المسنين.

- من حق الام الوحيد او الاب الوحيد على حصول مساعده اطفال وكذلك تشمل المساعدة العوائل ذو الدخل المحدود حسب تقيم لجنه مساعده العوائل في البلدية وقد تكون المساعدة ماديه او اعفاءات من دفوعات معينه تتكفل الكمونه توفير المكان المجاني لأطفال والكبار على حد السواء. ومن حق المواطن الاعتراض في حاله عدم موافقته على نسبه المساعدة ورفع اعتراه الى لجنه مختصة في البلدية ومن ثم اعتراضه الثاني الى لجنه المنطقة.
- من حق المواطن الحصول على سكن وفى حاله المواطنين ذو الدخل المحدود تقدم البلدية التابع لها المواطن دعم سكن يتناسب مع دخل الفرد واعداد افراد العائلة ومساحه السكن.
- تدفع الدولة المساعدة الدورية لكل مولود في الدنمارك (تدفع اربعه مرات سنويا) وهذه المساعدة تدفع بغض النظر عن دخل الفرد او العائلة. وتضاعف المساعدة للام الوحيدة او الاب الوحيد وكذلك للمواليد التؤام.

السؤال المطروح كيف نجح الدنمارك في الوصول الى المحافظة على بلد خال من الفساد ما هي الاليات والتطبيقات العملية لذلك:

فبالإضافة الى عراقه الديمقراطية في البلد والحريات المتاحة للفرد والضمانات الاجتماعية والامن والامان الذي يصعده من روح المواطنة العالية لدى المواطنين وحب العمل والالتزام بالقانون واحترامه.

كما ان، مبادئ الشفافية العالية هي السائدة فان هناك ادوات تطبيقه للرقابة وسياده القانون تطبق على المسؤول والمواطن العادي على حد السواء.

اولا: مبدئ الشفافية كأداة لتقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفه:

يعتمد مبد الشفافية على الوضوح والاعلان وتعني توفير المعلومات الكاملة عن الأنشطة العامة للصحافة والرأي العام، والمواطنين الراغبين في الاطلاع على أعمال الحكومة وما يتعلق بها من جوانب إيجابية أو سلبية على حد سواء دون إخفاء أو تستر.. فيصبح على الحكومة ان تعلن عن مشاريعها وخططها في التخطيط والتنفيذ..

الشفافية تعني فتح تام لقنوات الاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وهي أداة هامة جدا لمحاربة الفساد. وأحد أهم متطلبات الشفافية الكشف عن مختلف القواعد والأنظمة والتعليمات والإجراءات والآليات المعتمدة. وتعتبر هذه أول خطوة على درب فتح المجال للإقرار عمليا بالمحاسبة في حالة عدم احترام تلك القواعد والأنظمة.

تعتبر الدنمارك من الدول التي تتمتع مؤسساتها العامة والخاصة بالشفافية حيث على البرلمان والمؤسسات السياسية والاحزاب اعلان خططها والموارد المخصصة لتطبيق الخطة السنوية وتعد المالية السنوية في الشهر العاشر من كل سنه في بلديات ال ٩٨ في الدنمارك وكذلك المبدئ يطبق على جميع المؤسسات على سبيل المثل لا الحصر يعلن المسؤولين حال تعينهم على ملكياتهم قبل استلام مهام العمل ولا يستثنى أحد من متابعة دخله واعلان مصادرها

فلقد نشرت تفاصيل الصرفيات الملكية نشرتها في تحقيق جريدة (بي تي) الدنماركية في عددها الصادر في ٢٠٠١/٢/٢٧ وبمناسبة الذكرى الستين لميلاد الملكة

(الهدف من هذه الحلقة هو أن يتمكن القارئ من مقارنة دخل الفرد مع دخل أعضاء الحكومة في بلد ما (ملوك، رؤساء، وزراء، أعضاء برلمان) بمقارنة النموذج الدنماركي أدناه:

الناتج القومي الإجمالي لمملكة " الدنمارك " سنويا هو ١٧٠ مليار $.

معدل دخل الفرد الشهري بعد الاستقطاع الضريبي يقارب ٢٨٣٥ $.

راتب عضو البرلمان الدنماركي شهريا قبل الاستقطاع الضريبي هو ٤٥٩١٣ كرونة، وبعد الاستقطاع الضريبي يقارب ٤٠٥٩ $.

راتب الوزير الدنماركي شهريا قبل الاستقطاع ٤٦٢٤٢ كرونة، أي ما يقارب بعد الاستقطاع الضريبي ٧٧٠٧ $.

راتب رئيس الوزراء الدنماركي شهريا قبل الاستقطاع ١٢٠,٠٠٠ كرونة، أي ما يقارب وبعد الاستقطاع ١٠,٠٠٠ $.

الراتب الشخصي لملكة الدنمارك شهريا " لا يخضع لاستقطاع ضريبي " هو ١٦٦٠٠٠ كرونة أي ما يقارب ٢٧٧٠٠ $.

ملكة الدنمارك ٦٩ عام " مارغريت الثانية "تعتلي عرش أقدم مملكة مازالت مستمرة في العالم ، يعود عمر المملكة لأكثر من ١٠٠٠ سنه .بالإضافة إلى وظيفتها الرسمية كملكة ، فهي مصممة أزياء محترفة ، و" سينوغراف " ،وقد صممت أزياء الكثير من العروض المسرحية ، والأفلام ، وفي الشهر الأول والثاني من هذا العام ،كان عليها أن تصمم أزياء احد الأفلام الدنماركية ، لشركة " نور دسك فيلم " ، ولذا كان لابد عليها من الحضور إلى العمل في استوديوهات الشركة ، صباح كل يوم من الساعة السابعة صباحا وحتى السادسة مساءا

..!يقول الممثلون والفنيون العاملون معها : إنها ذات شخصية ملتزمة ومبدعة بعملها ، تحترم الوقت ، وبسيطة جدا ،أثناء الاستراحة تتناول معهم القهوة بأقداح البلاستك ، وتأكل " سندويجات " المقانق الرخيصة مثلهم تماما ،هي جزء من فريق العمل ولا يشعرون معها بأي تكلف .)

الشعب الدنماركي هو من يدفع راتبها الشخصي من ضرائبه كرمز محبوب من قبل الشعب، بالإضافة إلى مبلغ يدفع إلى العائلة المالكة لتغطية مهامها الرسمية للبلاد وهي مهام رمزية ليس لها سلطة سياسية.

شفافية الأرقام التي يعلنها القصر الملكي لشعبه تقول الآتي:

تحصل العائلة المالكة الدنماركية سنويا على ٥١,٥ مليون كرونة (الدولار الواحد يعادل ٥-٦ كرونه) تغطي مصاريف الملكة الرسمية.

على سبيل المثال كانت مصاريف القصر الملكي كالآتي: مع ملاحظة الفائض من سنوات سابقة قد يصرف في سنوات لاحقة تستوجب أكثر من سابقتها كما انه لابد من توفير مبالغ سنوية تبقى كاحتياط لتغطية الرواتب التقاعدية لموظفي القصر الملكي الذين يبقون ضمن مسؤولية الميزانية إلى حين وفاة الملكة بعدها تتحول المسؤولية إلى وزارة مالية مسؤولة أخرى:

٣٥ مليون كرونة هي رواتب الموظفين العاملين في القصر الملكي وعددهم ١٢٥ ـ١٣٥ موظف فقط.

١ مليون كرونة فواتير تدفئة وتنظيفات.

٩١٥,٠٠٠ كرونة فواتير كهرباء.

١ مليون ترميمات بناء.

٣,٥ مليون كرونة للدعوات والاحتفالات الرسمية " لأعضاء الحكومة وغيرهم ".

١ مليون كرونة لتصليح أو استبدال السيارات العاملة في القصر الملكي واغلبها يستخدمها الموظفون.

نصف مليون كرونة لشركة التأمين.

٦٥٠,٠٠٠ لعلف وطبابة الأحصنة الملكية وعددها ١٨.

٣٠٠,٠٠٠ كرونة، اللباس الرسمي للملكة والموظفين.

المتبقي يغطي الغسيل، التصليحات الكهربائية، المرافق الصحية، والاحتفالات الطارئة، زواج أو خطبة أو غيرها، وفي هذا يقول مسؤولو حسابات القصر الملكي :(في بعض الأحيان يكون لدينا فائض من السنوات السابقة، نلجأ إليه في حالة العجز المادي في سنوات أخرى، ولكن الملكة رغم العجز المالي في سنوات محددة لم تتشك وتطالب بزيادة مخصصاتها السنوية فهي تعرف أن القانون هكذا وهي تحترمه وتلتزم به).

نعم ملكة الدنمارك غنية، ولكن ليس كثيرا هنالك العشرات من الدنماركيين أغنى منها.

وفي ظل الأزمة العالمية التي أضرت بالجميع ولم يكن الدنماركيون بمنأى عنها، اضطر ولي العهد " فريدرك " وزوجته " ماري " إلى الترشيد في المصاريف مما اضطرهم إلى الاستغناء عن خدمات خمسة موظفين في

أواخر الشهر الثاني من هذا العام، كان اثنين منهم موظفي تنظيفات.

وبهذا تكون الشفافية اداه لتقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، وهي تضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجميع، وتعنى أيضا بتوفر إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام.

والمطلوب من المواطن الدنمارك التعامل بشفافية وصدق مع الدولة حيث ن المواطن بنفسه يجب ان يخبر عن دخله وموارده وتسديدها للدولة. ومن الطبيعي في حاله الشك في صحة الملوم المعلنة من قبل المواطن، من حق المؤسسة المعنية ان تتحقق بعد موافقه المعني في بعض الحالات اما مؤسسه الضرائب فلها الحق في الحصول على الوضع المالي للمواطن عبر كشف حساباته البكيه وتعاملاته المالية في الدنمارك وعموم اوروبا.

اما الأداة الثانية والتي هي احدى الادوات الهامة في دعم والحفاظ على استمراريه عدم ممارسات الفساد او تحجيمها.

الرقابة والرقابة الجماعية: هي اليه مهمه في المجتمع الدنماركي وكما انها احدى الادوات لمحاسبة المسؤولين على أعمالهم وفحص وتدقيق قراراتهم واتاحة الفرصة أمامهم لإيضاح أي نقاط غامضة أو تهم توجه إليهم سواء كانوا منتخبين أو معينين، وينطبق الأمر ذاته على المؤسسات العامة. والتزام المؤسسات والدوائر العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارساتها للواجبات المنوطة بها بهدف رفع كفاءة وفعالية هذه المؤسسات.

ثانيا: اليه الأمبودسمان Ombudsman. تتبع الدنمارك اليه المفوض العام في الرقابة.

والأمبودسمان كلمة سويدية تعني محاميا أو ممثلا أو مفوضا, والكلمة بمفردها لا تدل علي نظام معين بذاته, فكل شركة أو بنك له أمبودسمان, كذلك تطلق كلمة أمبودسمان للإشارة الي عضو البرلمان أو ممثل هيئة معينة, أو ممثل جماعات العمال, ذلك أنها تعني في الواقع من يقوم بتمثيل آخر أو المفوض من آخر, وهناك , عدد كبير من أنظمة الأمبودسمان لمراقبة أجهزة بذاتها أو لإنصاف فئات معينة مثل أمبودسمان السكان الأصليين, أمبودسمان المرأة ولكل مؤسسه ممثل للنقابات ت يقوم بمهمه الامبودسمان.....الخ.

أما الاسم الدقيق الذي يستعمل للتعبير عن النظام, الذي جاء به دستور الدنماركي ليكفل الرقابة البرلمانية فهو الأمبودسمان البرلماني أو المفوض البرلماني وهو اسم أقرب دلالة علي فلسفة النظام وواقع نشأته, فهو المحامي أو المفوض الذي أوكل إليه البرلمان سلطة التأكد من حسن تطبيق القانون, وعدم استغلال السلطة, والحرص علي حريات الأفراد وحقوقهم من تعسف الحكومة أو القضاء.

وتاريخ دستور سنة١٨٠٩ الاوروبي, قصة صراعات استمرت لأكثر من خمسة قرون, قامت بين الملوك وممثلي الشعب, وبين ممثلي الشعب فيما بينهم, كما قامت بين مناصري حركة الوحدة الاسكندنافية ومعارضيها, وكانت فترات الاستقرار السياسي التي سادت هذه الحقبة هي تلك التي هدأ فيها التنازع بسبب استئثار جانب بالسلطة في يده علي حساب غيره, الي أن جاء دستور يجعل للاستقرار أساسا آخر, هو توزيع السلطة

والاختصاصات بين مراكز القوي, بحيث لا ينفرد أيهما بالقوة دون غيره, ولضمان حريات الأفراد وحقوقهم اعتمد نظام الأمبودسمان البرلماني , اولا في السويد للتأكد من قدرة المجلس علي الرقابة.

وتهذه المسيرة نحو الديمقراطية التي تتمتع بها السويد, كانت نتيجة تجارب قاسية, جعلت الشعب يقتنع بضرورة السعي إليها, واحترامها, فقد عاشت السويد, كغيرها من دول تلك المنطقة, خلال القرون الوسطي حياة سياسية إقطاعية, انفرد فيها الملك

اخذت به فلندا ثم الدنمارك عام ١٩٥٣بمقتضى دستورها لعام ١٨٤٩. وبالنظر للنجاح منقطع النظير لهذا النظام فقد اخذت الكثير من الدول بأنظمة مشابهة له وقد استحدثت فرنسا قانوناً مشابهاً لنظام الامبودسمان السويدي اسمه الوسيط Lemediatairلأنه يتوسط بين البرلمان والحكومة او لأنه وسطاً بين الرقابة البرلمانية والقضائية.

وفى عام ٢٠١١ اقيم لقاء تعاوني بين الدنمارك والمملكة الهاشمية الأردنية بخصوص الاستفادة من تجربه الدنمارك باستحداث مؤسسة الامبسمان في المملكة بدعم مادي ومعنوي من قبل المملكة الدنماركية حيث تخصص الدنمارك ماليه مقدره ب خمسه وعشرون مليونا لدعم الديمقراطية في الشرق الاوسط.

ويدخل في اختصاص المفوض جميع أعمال العاملين بالأجهزة الادارية المركزية, ومنذ سنة١٩٦٧ امتد اختصاصه للأجهزة المحلية, كما يشمل موظفي القوات المسلحة وكذلك العاملين بالسلطة القضائية, سواء في المحاكم أو سلطات الاتهام ويمتد اختصاصه ليشمل المحاكم العليا في حالات التقصير الشديد.

وحسب المادة٩٦ من دستور الدنمارك للمفوض حق اقامة الدعوي أمام المحاكم لمختصة ضد من ارتكبوا أعمالا مخالفة للقانون, بسبب التحيز أو المحسوبية أو أي سبب آخر أو اهملوا في تأدية واجباتهم علي النحو المطلوب.*

ويقوم المفوض بجولات تفتيشية مستمرة, بحيث تتم زيارة جميع المحاكم وجميع المنظمات الادارية مرة كل عشر سنوات.

وجرت العادة خلال القرن التاسع عشر علي ألا يلتفت مكتب المفوض للشكاوي والموضوعات التي تنشر بالجرائد علي اعتبار أنها شكاوي مجهولة, ولكن الصحافة أصبحت اليوم من أهم مصادر عمل المفوض بعد أن أثبتت التجربة صحة كثير من الحالات التي تثيرها الجرائد.

ويملك المفوض سلطة الاطلاع علي جميع الوثائق والسجلات حتي السرية منها, حتي لو كانت اشرطة التسجيل التي تستعملها الشرطة عند التحقيق, كما أن له حق دعوة الأطراف المعنية أو مطالبة الشرطة باستدعائهم وتوجيه الأسئلة إليهم, وعليه إعداد تقرير مفصل عن كل حالة تبين أساس القرار الذي يصدر عادة قبل مضي٩٠ يوما, واذا ما تبين للمفوض وجود خطأ في تطبيق القانون, أو سوء استعمال للسلطة, أو أن القرارات كانت مجافية لروح العدالة ولضمان الحريات, فإن له رفع الدعوي أمام المحاكم المختصة لتفصل في الموضوع, ذلك أنه لا يملك سلطة إلغاء أو تعديل القرار الاداري وإن كان يملك دعوة الموظف وحثه علي تغيير قراره وهو بذلك

ليس جهة قضائية كما أنه ليس جزءا من السلطة التنفيذية.

وفي غالبية الحالات يكتفي المفوض إما بالإنذار وإما بالتنبيه, كما أنه أحيانا يطالب الموظف أو الحكومة بتعويض من لحقهم ضرر من القرار, وكثيرا ما تعدل جهة الادارة عن قرارها أو تعدله عندما يبدأ المفوض تحقيقه.

وقد كان من نتيجة اختلاف ظروف ونظم الدول التي أخذت بالنظام أن الصورة التقليدية للأمبودسمان, الذي به يعتبر الامبودسمان منصبا ينشئه الدستور ويختار شاغله البرلمان, يتلقى ويتحرى ويقدم تقريرا عن الشكاوي التي يرسلها له الأفراد عن تعسف الجهاز البيروقراطي, لم تصبح هي الصورة الوحيدة لهذا النظام.

* عدم إحجام المفوض عن محاسبة أي فرد مهما ارتقت مكانته ومن الحالات المعروفة عن أول مفوض, أنه لم يتردد عن دخول القصر الملكي ليزور ضابطا أسر في ثكنات الحرس, بناء علي أوامر المارشال برنادوت ولي العهد.

* اهتمام المفوض بكل حالة تصله, ودراسة أي شكوي مهما قلت درجة خطورتها, ومن الحالات التي بحثها رسالة وصلته من طالب يشكو من أن مدرسته انقصت درجته العلمية بسبب مقال نشره في جريدة المدرسة, وعندما تبين أن هذا يناقض دستور حرية الصحافة الذي يقدسه أهل الدنمارك , تدخل المفوض لرفع الغبن عن الطالب.

هذا وإن كان هناك فروق معينة بين نظام الأمبودسمان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من ناحية الإنشاء والاختصاص, إلا أنه من الناحية العملية أصبح التقارب بينهما كبيرا, بحيث يعتبر, حسب المعايير الدولية, ضمن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان, خاصة أن تقويم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لا يقوم علي الاسم أو الشكل, إنما علي الأداء, ويرتبط بتوافر مقومات النجاح

للمفوض حق اقامة الدعوي أمام المحاكم لمختصة ضد من ارتكبوا أعمالا مخالفة للقانون, بسبب التحيز أو المحسوبية أو أي سبب آخر أو اهملوا في تأدية واجباتهم علي النحو المطلوب.

ويقوم المفوض بجولات تفتيشية مستمرة, بحيث تتم زيارة جميع المحاكم وجميع المنظمات الادارية مرة كل عشر سنوات.

وجرت العادة خلال القرن التاسع عشر علي ألا يلتفت مكتب المفوض للشكاوي والموضوعات التي تنشر بالجرائد علي اعتبار أنها شكاوي مجهولة, ولكن الصحافة أصبحت اليوم من أهم مصادر عمل المفوض بعد أن أثبتت التجربة صحة كثير من الحالات التي تثيرها الجرائد.

ويملك المفوض سلطة الاطلاع علي جميع الوثائق والسجلات حتي السرية منها, حتي لو كانت اشرطة التسجيل التي تستعملها الشرطة عند التحقيق, كما أن له حق دعوة الأطراف المعنية أو مطالبة الشرطة باستدعائهم وتوجيه الأسئلة إليهم, وعليه إعداد تقرير مفصل عن كل حالة تبين أساس القرار الذي يصدر عادة قبل مضي٩٠

يوما, واذا ما تبين للمفوض وجود خطأ في تطبيق القانون, أو سوء استعمال للسلطة, أو أن القرارات كانت مجافية لروح العدالة ولضمان الحريات, فإن له رفع الدعوي أمام المحاكم المختصة لتفصل في الموضوع, ذلك أنه لا يملك سلطة إلغاء أو تعديل القرار الاداري وإن كان يملك دعوة الموظف وحثه علي تغيير قراره وهو بذلك ليس جهة قضائية كما أنه ليس جزءا من السلطة التنفيذية.

وفي غالبية الحالات يكتفي المفوض إما بالإنذار وإما بالتنبيه, كما أنه أحيانا يطالب الموظف أو الحكومة بتعويض من لحقهم ضرر من القرار, وكثيرا ما تعدل جهة الادارة عن قرارها أو تعدله عندما يبدأ المفوض تحقيقه.

وقد كان من نتيجة اختلاف ظروف ونظم الدول التي أخذت بالنظام أن الصورة التقليدية للأمبودسمان, الذي به يعتبر الامبودسمان منصبا ينشئه الدستور ويختار شاغله البرلمان, يتلقى ويتحرى ويقدم تقريرا عن الشكاوي التي يرسلها له الأفراد عن تعسف الجهاز البيروقراطي, لم تصبح هي الصورة الوحيدة لهذا النظام.

لقد ساعدت عوامل اجتماعية وثقافية علي نجاح هذا النظام في الدنمارك, ومن هذه العوامل:

* إنه جاء نتيجة لصراعات أظهرت الحاجة إليه, فأحسن تقبله وأحسن استعماله.

* ان الأفراد لا يبالغون في الالتجاء الي الشكوى في مثل هذه الدول, فالشكاوي ليست وسيلة كثيرة الممارسة.

* الشفافية, فالمواطن له حرية تقصي الحقائق والبحث في ملفات الجهاز الاداري بنفسه, كي يطمئن علي سلامة القرار.

* عدم إساءة الأفراد لحقهم في الاطلاع علي الملفات وعلانيتها.

* عدم إحجام المفوض عن محاسبة أي فرد مهما ارتقت مكانته الاجتماعية والسياسية .

* اهتمام المفوض بكل حالة تصله, ودراسة أي شكوي مهما قلت درجة خطورتها, ومن الحالات التي بحثها رسالة وصلته من طالب يشكو من أن مدرسته انقصت درجته العلمية, بسبب مقال نشره في جريدة المدرسة, وعندما تبين أن هذا يناقض الدستور, تدخل المفوض لرفع الغبن عن الطالب. كل هذه الحقائق أدت الي تمتع المفوض بدرجة عالية من احترام المواطنين, وثقتهم, ومعاونة الجهاز الاداري, مما يسهل عليه أداء مهمته.

كل هذه الحقائق أدت الي تمتع المفوض بدرجة عالية من احترام المواطنين, وثقتهم, ومعاونة الجهاز الاداري, مما يسهل عليه أداء مهمته. وبهذا تتم عمليه المسائلة بكل شفافية والمساءلة تساعد على منع استفادة فئة دون اخرى من ثروة البلاد.

ومن الملاحظ ان العلاقة بين مفهومي المساءلة والشفافية علاقه طرديه ، بمعنى كلما زاد معدل الشفافية زاد مستوى المساءلة .العكس صحيح .الانفتاح على الجمهور من شانه ان يؤدي الى نجاح عملية المساءلة وتثبيت المصداقية امام الشعب وبالتالي حصول برامج الدولة وسياساتها الاقتصادية والسياسية .وتعد المساءلة الية مهمة

من اليات مكافحة الفساد وهي معيار ضابط لثقة المواطنين بحكامهم ومنفذين اختياراتهم وهذا ما يعزز ويدعم روح المواطنة العالية والثقة بالمؤسسات المنتخبة وبالتلى العمل على تنفيذ القرارات بمسؤوليه مشتركه بين مؤسسات الدولة والمواطنين.

ثالثا: استمارات الاداء والتقارير التقييمية.

وهي وسيله متبعه لتفعيل الرقابة الجماهرية ودعم اسس الرقابة على اجهزه الدولة، وهي استمارات إحصائية او استبيانيه يتم استبان المعلومات عبرها. توزع على المواطنين لمعرفه درجه رضاهم عن اداء وكفاءه مختلف اجهزه الدولة.

وهذا يشمل المؤسسات كافة عبر تقارير التقييم السنوي ايضا وتجرى هذه لاستبيانات او الاستفتاءات بشكل دوري او احيانا في حاله مستجدات لاتخاذ البرلمان قرارات تخص مصير البلد. على سبيل المثل الاستفتاءات التي جرت حول امكانيه دخول الدنمارك في دائرة اليورو وفق تقييمات الاتحاد الاوربي وجاء الاستفتاء بلا من قبل الشعب الدنماركي.

وهذه لدعم المساءلة والرقابة على أجهزة الدولة وهو اسلوب معمم على." وتقارير الاداء هذه تستخدم في مختلف أجهزة الدولة مؤسساتها على المستوى القطري والبلديات ٩٨, ويستخدم ايضا هذا الاسلوب في المؤسسات المختلفة لمعرفه اراء المستخدمين للخدمات المقدمة لها.

وهذه الاستفتاءات كما أشرنا تشمل المؤسسات الحكومية والخاصة في المحافظات ومستوى البلديات كما تسلط فيه الأضواء على الفساد .كما أن او عبر استطلاع الآراء) بالترجمة الرقمية (أو بالتعبير الكمي عن مستوى رضاهم عن أداء أجهزة الدولة .الإنجازات ودرجه الاداء ورضى المواطن على الاداء الخدمي وعلى الاحزاب السياسية.....وهذ ه الاليه تشمل احيانا استفتاء الطلبة على المناهج ومستوى رضاهم عن اداء المؤسسة التربوية فهي لا تستثنى قطاع او فئة او حزب حاكم او معارض.

ونتائج الاستبيان يمكن إعلانها ونشرها في وسائل الإعلام من أجل الضغط على مسؤولي الحكومة لتحسين أدائهم

وهذه الأساليب فعالة على وجه الخصوص مع المناصب المنتخبة، حيث يمكن نشر السيرة السياسية والسجل السياسي للمسؤولين في

وبهذه الطريقة، فإن تقارير الأداء تصبح وسيلة فعالة في محاسبة المسؤولين من قبل الشعب. الحملات الانتخابية، ويعتبر المهتمون بتطوير انظمة الحكم الداخلي للمؤسسات العامة، ان شيوع قيم الشفافية والمساءلة يرتبط ببقاء ثقة المواطنين بهذه ودعم المؤسسات القائمة عليها بإبداء الرأي الغير متحيز والقائم على الحقائق.

والمساءلة تساعد على منع استفادة فئة دون اخرى من ثروة البلاد.

ومن الملاحظ ان العلاقة بين مفهومي المساءلة والشفافية علاقة طرديه، بمعنى كلما زاد معدل الشفافية زاد مستوى المساءلة. العكس صحيح. الانفتاح على الجمهور من شانه ان يؤدي الى نجاح عملية المساءلة وتثبيت المصداقية امام الشعب وبالتالي حصول برامج الدولة وسياساتها الاقتصادية والسياسية. وتعد المساءلة الية مهمة من اليات مكافحة الفساد وهي معيار ضابط لثقة المواطنين بحكامهم ومنفذين اختياراتهم وهذا ما يعزز ويدعم روح المواطنة العالية والثقة بالمؤسسات المنتخبة وبالتلى العمل على تنفيذ القرارات بمسؤوليه مشتركه بين مؤسسات الدولة والمواطنين.

رابعا حريه ابداء الراي ودور الاعلام في دعم الشفافية وبناء النزاهة.

الدستور الدنماركي وفق الفقر٧٧* تنص على حريه الراي وهذه من المقدسات لدى المواطن الدنماركي وأحدي اسس الديمقراطية التي تبنى عليه الشخصية الدنماركية منذ نعومة اضفارهم، بالإضافة الى حريه الصحافة والاعلام بمختلف اتجاهاته السياسية والاجتماعية.

تتلخص مهمة الاعلام في النظام الديموقراطي بتقديم المعلومات الصحيحة للمواطنين، وهي من الاليات الأساسية في ملاحقه الفساد والفاسدين كما انها تعتبر اداه رادعه لعمليه الفساد.

كما يساعد حصول المواطنين على معلومات صحيحة على اتخاذهم قراراتهم على اسس صحيحه والمساهمة البنائية في اتخاذ القرار الصائب لمصلحه الوطن والمواطن

.كما يساعد حصول المواطنين على معلومات صحيحة على اتخاذهم قرارات واعية ومسؤولة بشأن مستقبل بلدهم والطريقة التي يريدون ان يُحكموا من خلالها، بدلاً من اتخاذ قرارات خاطئة ومستندة على معلومات مغلوطة تضر في اخر المطاف بمصلحة البلد وبهم كمواطنين.

ثانياً، يؤدي الاعلام من خلال تقديمه معلومات صحيحة وظيفة رقابية مهمة تعرف بخدمة الصالح العام، حيث تقوم بفضح ممارسات خاطئة أو غير قانونية أو فاسدة تمارسها مؤسسات الحكومة أو المجتمع المدني أو أي مؤسسة أخرى في المجتمع وتؤثر سلباً على الصالح العام من خلال لفت الاعلام الانتباه لهذه الممارسات بغية تصحيحها، وإذا تطلبت الحاجة محاسبه المسؤولين عنه ومعاقبه المتلاعبين في مقدرات الوطن والمواطن.

كما ان الشفافية العالية والصدق في طرح المعلومات الحقيقية والصحيحة لا تعفى الاعلان والصحافة من المحاسبة والمحاسبة الشديدة فيما لو عكس واقع او تلاعب في تزوير الحقائق وهو مشمول ايضا في قانون محاسبه ومعاقبه الفاسدين كما في أي مؤسسه اخرى. اما الالية الاهم في المجتمع الدنماركي ان الكل سواء امام القانون.

ماهي السبل للوصول الى توقيف عجله تسارع الفساد ومكافحته.

ان سبل علاج الفساد تتمحور بثلاث محاور اساسيه:

السلطة السياسية وتقويمها، التشريعات التي تصب في محاربة الفساد وفرض عقوبات اشد قسوة على الممارسات الفاسدة، القضاء على الفقر وتوفير حياه كريمة للمواطن عبر القضاء على البطالة وتوفير الضمان الاجتماعي للمواطنين بمختلف فئاتهم.

أولا: مكافحه الفساد عبر وخلال السلطة السياسة.

ان الفساد له آثار مدمرة على بناء الدولة. ومازال فساد المضفى عليه الطابع المؤسسي يشكل عقبة رئيسية أمام الحكم المتسم بالأمانة والشفافية ومن ثم أمام توطيد الديموقراطية وتعزيز التنمية المستدامة، فما بالك بالدول التي تعاني من تفشى الفساد حيث يهدد الفساد كلاً من الديمقراطية والتنمية لأنه يقوض قدرة الدولة على ضمان أسباب عيش مستدامة لمواطنيها.

فلذا يجب ان يكون الزعيم السياسي مثال وطنيا يقتدى به في الاستقامة والنزاهة كي يتسنى أدره الحكم على نحو أخلاقي لائق على كافة الأصعدة ويجب ان تكون لديه الإرادة السياسية لمكافحه الفساد. ينبغي لمن يتولى زمام القيادة في أي بلد ن يلتزم اتباع نهج الشفافية بالإضافة الى مبدئ الإدارة الرشيدة والديمقراطية، ومن الضروري تعزيز التدابير التي تتخذها الدولة الضمان القضاء على الفساد في اواسط الاحزاب السياسية والبرلمان وذلك بتعزيز التشريعات القائمة وسن قواعد وقوانين رادعه.

أن البرلمان بوصفه لابد منه في الديمقراطية وهو كصمام الامان لحماية التشريعات، فأن لدوره اهميه حاسمه في بناء لمجتمع ولقضاء على الفساد مما يجعل الفساد في صفوف البرلمان له تأثير سلبي على التمتع بجميع الحقوق من جانب الموا طنين مدنيه اقتصاديه، اجتماعيه او ثقافيه. ان الفساد في السلطة التشريعية عدو الديمقراطية، فاذا كان نظام وضع القوانين فاسد، فلن تحظى التشريعات باحترام بالمواطن والامه، وسيتعرض المجتمع حينئذ للتشريعات الفاسدة وهذا سيؤثر على التوازن المجتمعي.

فمن الضروري اختيار البرلمان ان ينزه من علاقات القرابة والتكتلات العصبوية، عرقية وطائفية ويتكون الاساس في الاختيار الكفاءة والنزاهة وتحمل المسؤولية البرلمانية على اساس التكليف.

كما بالإضافة الى ذلك ضرورة التأكيد على دور البرلمان في الإدارة المالية، اي المراقبة والاشراف الماليين، وكيف ان البرلماني الفاسد او الغير كفئ يتخلى عن هذه المسؤوليات ويعزز الفساد ويغديه بشكل ثابت. حيث الاخلال في وضع قوانين لضمان استخدام الميزانيات للصالح العام يسبب نتائج كارثيه للمجتمع. ومما يؤسف له ان بعض البرلمانين، ولاسيما في الديمقراطيات الفتيه مازالوا يحاولون خوض غمار عمليه تعلم القواعد التي تتبع في النهوض في هذه المهمة الحساسة.

على الاحزاب التحلي بالشفافية ووضع مصلحه الوطن فوق المصلحة الحزبية واجراء رقابة داخليه للقضاء على الفساد داخل التنظيمات الحزبية.

ثانيا: التشريعات المناهضة للفساد.

يتوقع من البلدان ان تستحدث آليات وطنية لمكافحة الفساد إصدار تشريعات محددة لمناهضة الفساد وتحديد اليه تطبيقها.

وبالرغم من وجود اليات وطنيه في اغلب البلدان لمكافحه الفساد فمن الضروري تفعيل هذه الاليات واستحاث اليات وأساليب جديده تتفق مع سعة المشكلة. والاستفادة من تجارب الدول بهذا الخصوص.

من اهم الاساسيات والاليات لذلك:

- يجب محاربة الفساد المتفشي في الوكالات المعنية بإنفاذ القوانين والسلطة القضائية بشراسة والقضاء عليها تاما، وذلك لان هذه الهيئات يجب ان تكون مهيأ بما فيه الكفاية للحفاظ على استباب الأمن والنظام واتباع الإجراءات القانونية الواجبة فيما يتعلق بملاحقة الممارسات الفاسدة.
- ان لصيانه وضرورة تحقيق العمل على محاربة الفساد اقامه العدل عل نحو سليم واحد العناصر الأساسية لإقامه العدل هو وجود قضاء مستقل ونزيه ولا تشوبه شائبه فإذا كان النظم القضائي فاسد، فلن تقوم قائمه لأي من هذه العناصر. ذلك ان الفساد القضائي يؤثر على نتائج الأحكام وستكون حما لأحكام غير عادله وغير قابله للتانئ لن تكون كفه راجحة للقانون وهو اداه اساسيه في محاربة الفساد.
- على الموظفين المكلفين بإنقاذ القوانين، في جميع الأوقات، ان يؤدوا الواجب الذي يلقيه القانون على عاتقهم، وذلك بخدمة المجتمع وبحماية جميع الأشخاص من الأعمال غير القانونية، على نحو يتفق مع علو درجة المسؤولية التي تتطلبها مهنتهم
- ضرورة إيجاد طرق لتدعيم وتنشيط العمل مع المؤسسات الدولية لمكافحه الفساد.
- ان المنظمات الغير حكومية غير مستبعده من الاشتراك في هذه المعركة لمكافحه الفساد.
- اقرار نماذج لمكافحه الفساد تتسم في الشفافية والمحاسبة ويجب على اساس ذلك اعتماد اصلاحات مؤسسيه وهيكليه على صعيد النظام ككل وتحد من الطرق غير المتسمة بالكفاءة يباشر بها نشاط الاعمال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جميع قطاعات المجتمع.
- فرض العقوبات القاسية على الممارسات الفاسدة وتجريمها قانونيا واجتماعيا.
- ولابد من إعادة الأموال ذات المصدر الغير مشروع والأموال المنهوبة من خزائن البلد.
- محاسب المفسدين وملاحقتهم دوليا في حاله عدم تمكن السلطات الوطنية من محاسبتهم وتقديمه للعدالة الدولية.

ثالثا: توفير سبل العيش الكريم للمواطن.

ان الفساد يؤثر على التمتع بحقوق المواطنة وخاصه ذوي الدخل المحدود وهم أكثر ضحايا الفساد، كما ان الفساد يولد الفقر والفقر يولد الفساد فان الحل الامثل لهذه لمعضله توفير الحياة الكريمة للمواطن وتوزيع المداخيل بشكل عادل قدر الامكان عبر توفير قنوات لتحقيقها واهمها هي:

توفير الوظائف والأجور والقضاء على الفقر يجب ان تبذل الحكومات قصارى جهودها لدفع أجور تكفي نفقات المعيشة لمواطنيها، وضمانات توفر العيش الكريم لمسنيها وذو الاحتياجات الخاصة ليس على صعيد الوضع المادي فحسب بل الاجتماعي ايضا.. ومن شان توفير الوظائف ودفع أجور تكفي نفقات المعيشة والحصول على التعليم جيد النوعية وتأمين مرافق صحية ملائمة ومساكن لائقة. يؤدي الى تراجع ويساعد على التقليل من الممارسات الفاسدة لدى المواطنين.

التوصيات.

- لا تقتصر ظاهره الفساد على مجتمع بعينه وإنما هي ظاهره عالميه تتفاوت من دوله الي آخري بالرغم من ان بلدنا ولأسباب عديده سبق ان تجذرت به حالت الفساد وان عمليه اجتثاث الجذور هذه تتطلب جهود وفترات زمنيه ليس باليسيرة ولكنها غير مستحيلة.
- كما ان عمليه بناء النزاهة الوطنية تتطلب جهدا وطنيا يقوم على أساس القيم التي تنبذ الفساد كظاهره وهي مسؤولية المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والسلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية والقضائية.
- ان محاربة الفساد لن يتم بحلول فرديه وإنما اعتبار عمليه مكافحه الفساد تشاركيه وتقع مسؤوليتها على المواطن ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة بكافة أجهزتها ومؤسساتها ووزاراتها أضافه للبرلمان وهي لا تقتصر على جهة محدده بعينها.
- دعم دور مؤسسات المجتمع المدني مع المؤسسات الرسمية لدعم الدور الوطني السليم لكل المواطنين وكافه مستوياتهم
- رفع سقف الحريات العامة فكلما ترسخت الديمقراطية انخفض مستوي الفساد بشكل منهجي.
- من الضروري مراعات تطبيق مبدأ العدالة والمساوات على أساس المواطنة بطريقه فعاله يعتبر من الاسباب الفعالة في انخفاض الفساد
- تعزيز امكانات الإعلام الواعي والحر والمستقل والمتمتع بالشفافية، تقع على عاتقه مسؤوليه كشف الحقائق ويساهم بشكل فعال من الحد من الفساد ومن الوقاية منه والتوعية والتوجيه بمخاطره، وهو العين الراصدة للفساد وأدواته.
- تفعيل دور الوقاية البرلمانية والتشريعات الفاعلة تساهم بشكل فعال في تجفيف منابع الفساد كما ان

التشديد في المساءلة على ارتكاب الفساد يحقق الردع العام والخاص.

- توفير العديد من الهياكل والمؤسسات الرقابية المعنين بمكافحه الفساد وتوفير الإطار القانوني اللازم لعملها مع ضرورة التأكيد على ضرورة التنسيق فيما بينها.
- فرض عقوبات اشد قسوة على الممارسات الفاسدة وتجريم أفعال الفساد ضروري للقضاء عليها وتحقيقا لذلك الغرض ينبغي ملاحقة الراشين والمرتشين ويجب إثبات إدانتهم وإصدار عقوبة شديدة عليهم ومصادرة الأموال التي سلبوها ويجب إلا يستثنى من ذلك أحدا.
- ان الفساد له آثار مدمرة على بناء الدولة. ومازال فساد المضفى عليه الطابع المؤسسي يشكل عقبة رئيسية أمام الحكم المتسم بالأمانة والشفافية ومن ثم أمام توطيد الديموقراطية وتعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما في كثير من البلدان النامية. ويهدد الفساد كلاً من الديمقراطية والتنمية لأنه يقوض قدرة الدولة على ضمان أسباب عيش مستدامة لمواطنيها
- الأسرة هي المدرسة الأولي في تشكيل الشخصية للأفراد وتلعب دورا هاما في تشكيل وبناء المواطنة ونشر ثقافه النزاهة والشفافية وتعزيز مفاهيم النزاهة.
- جميع المقترحات لمحاربته الفساد تبقي ذو تأثير ضعيف مالم تؤطر قانونيا ويوضع لها آليات مناسبة لترجمتها وتطبيقها عمليا وتحويلها الى واقع ملموس تساعد على التخلص من الفساد وممارساته يشكل ممنهج.
- مكافحه الفساد تشارك فيه وتقع مسؤوليتها على المواطن ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة بكافة أجهزتها ومؤسساتها ووزاراتها أضافه للبرلمان وهي لا تقتصر على جهة محدده بعينها.
- ان مراعاته تطبيق مبدأ العدالة والمساوات على أساس المواطنة بطريقه فعاله أحد أسباب الفعالة في انخفاض الفساد.
- الإعلام الواعي والحر والمستقل والمتمتع بالشفافية.
- والانضباط يساهم بشكل فعال من الحد من الفساد ومن الوقاية منه والتوعية والتوجيه بمخاطره، وهي العين الرصدي للفساد وأدواته.
- الوقاية البرلمانية والتشريعات الفاعلة تساهم بشكل فعال في تجفيف منابع الفساد كما ان التشديد في المساءلة على ارتكاب الفساد يحقق الردع العام والخاص.
- توفير العديد من الهياكل والمؤسسات الرقابية المعنين بمكافحه الفساد وتوفير الإطار القانوني اللازم لعملها مع ضرورة التأكيد على ضرورة التنسيق فيما بينها.

المصادر.

- المصدر الكتاب٢٠٠٣ العدد٤٢٦٦٦
- المصدر الكتاب٢٠٠٣ العدد٤٢٦٦٦
- الأمبودسمان ومؤسسات حقوق الإنسان بقلم: د. ليلي تكلا
- محضر الجمعية العمومية للمؤتمر العربي لمكافحه الفساد المنعقد في المملكة السعودية ٢٠٠٣.
- مجله بحوث الإدارة والاقتصاد مجلد رقم ١ العدد ٢لسنة ٢٠١٩ ص. ٤٠ـ ٢٨
- الموسوعة الحرة ويكبيديا _ مملكته الدنمارك.
- المملكة الدنماركية تأليف الدكتورة رحاب احمد صالح ٢٠٠٨
- إحصائية الدنمارك.
- جريدة (بي تي) الدنماركية في عددها الصادر في ٢٠٠١/٢/٢٧ وبمناسبة الذكرى الستين لميلاد الملكة.
- الدستور الدنماركي وفق الفقر٧٧.
- المجلس القومي لحقوق الانسان ٢٠٠٧/٢٠٠٦.
- الدكتورة ليلي إبراهيم تكلا، ورشة عمل للقائمين على مكاتبالأمبودسمان ومكاتب الثامن للمؤسسات الوطنية الذى نظمه المجلس الدولى لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.
- Denmark statistik befolkningstal 2010.
- Denmark statistik https://www.dst.dk/da/Statistik om økonomi.
- Sider af dansk kultur Anne Nicolisen. Kaj Andersen Gyldendal undervisning 2000.
- Mulitiplicity in Denmark -folkevirk 20017.